

بيان

## استجواب المزميل إسماعيل عبدي

### أمام قاضي التحقيق الثاني بدمشق

علمت لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في سوريا، خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأوّل عام 2010، قام قاضي التحقيق الثاني بدمشق، باستجواب المزميل إسماعيل عبدي عضو مجلس الأمّنة في ل.د.ج. بالدعوى رقم أساس (1853) لعام 2010، وتم التحقيق معه استناداً للتهم المحال وفقها وهي:

- نشر أنباء كاذبة من شأنها ان توهن نفسية الأمة، والنيل من هيبة الدولة...المنصوص عليها بالمادة (287) من قانون العقوبات السوري العام.

- جرم الانتماب إلى جمعية سياسية محظورة...، المنصوص عنها بالمادة (288) من قانون العقوبات السوري العام.

يذكر أن المزميل إسماعيل عبدي عضو مجلس أمّنة لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في سوريا، والموجود حالياً بسجن عدرا المركزي قرب مدينة دمشق، كان قد تعرض للاختفاء القسري على يد الأجهزة

الأمنية  
في  
سورية  
 بتاريخ  
2382010  
ولم  
يعرف  
أسباب  
احتقاله  
.

و المزميل إسماعيل بن محمد والدته عمشة ، وهو من مواليد 111960 ذاحية عامودة المتابعة لمحافظة الحسكة ، متزوج وأب لأربع أبناء ،  
وهو  
مقيم  
في  
ألمانيا  
منذ  
1997  
ويحمل  
ال الجنسية  
الألمانية  
منذ  
2007  
'  
وقد  
كان  
في  
زيارة  
عائلية  
ل سوريا  
وأثناء  
وجوده  
 بمطار  
حلب  
هو  
وزوجته  
وأبنائه  
للعودة  
لألمانيا  
المساحة  
المائية  
عشرة  
ظهرا

فقد

سمح

لزوجته

وأبنائه

بالسفر

أما

المزميل

إسماعيل

تم

اعتقاله

بالمطار

من

قبل

أمن

المطار

لصالح

أمن

الدولة

بالقامشلي

وعند

المسؤول

عنه

بفرع

القامشلي

من

قبل

ذويه

لم

يتم

الاعتراف

بوجوده

وطلبوا

منهم

عدم

المسؤول

عنه

وجدير

بالعلم

ان

المزميل

مصاب

بعدة

أمراض

مزمنة  
منها  
المربو  
والملتهاب  
في  
الممرى  
والصداع  
المنصفي  
(  
المشقيقة  
)  
ويتناول  
الأدوية  
بشكل  
يومي  
ومستمر  
.

إن لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا ، تدين وبشدة محاكمة المزميل إسماعيل عبدي عضو مجلس الأئمان في لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان

ونطالب بإسقاطتهم الموجه له وإخلاء سبيله فورا.علاوة على ذلك فإننا نبدي قلقنا البالغ من استمرار هذه الآليات التي تمارس في القضاء والتي تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليته وحياديته وتعيشه للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمرارا في انتهاك الحكومة السورية للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي تضمنها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية، وإن هذه الإجراءات تخل بالتزاماتها الدولية بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي

صادقت  
عليه  
بتاريخ  
1241969  
ودخل  
حيز  
التنفيذ  
بتاريخ  
2331976  
,

وتحديدا  
المواض

9

و

14

و

19

و

21

و

22

، والاتفاقية  
المدولية  
لمناهضة  
المتعذيب  
وغيره  
من  
ضروب  
المعاملة  
أو  
المعاملة  
المقاسية  
أو  
الملائمة  
أو  
المهينة  
، التي  
صادقت  
عليها  
بتاريخ  
1982004

،

ودخلت  
حيز  
النفاذ  
بتاريخ  
1892004  
، فالمعهد  
الم الدولي  
في  
المادة

7 (

المتى  
تعتبر  
أحكامها  
مطلقة

،

وليس  
هناك  
استثناءات  
مسموحة  
بها

لممارسة  
التعذيب

,

وتعتبر

أيضا

مادة

لحق

غير

منتقص

بموجب

المادة

4

,

وليس

هناك

أزمات

مثل

حالة

المطوارئ

تبرر

الانحراف

عن

معايير

هذه

المادة

)

و

أيضا

اتفاقية

مناهضة

التعذيب

في

المادة

2 (2)

تؤكد

على

المطبيعة

المطلاقة

لهذا

الحكم

"

لـ

يجوز

المتذرع

بأية

ظروف

استثنائية

أيا

كانت

‘

سواء

أكانت

هذه

المظروف

حالة

حرب

أو

تهديدا

بالحرب

أو

عدم

استقرار

سياسي

داخلي

أو

أية

حالة

من

حالات

الطوارئ

العامة

الأخرى

كمبرر

للتعذيب

”

‘

أي

كلا

الاتفاقيات

يفرضان

على

سوريا

المتزامنات

بأن

تحظر

التعذيب، وأن

لـ

تستخدمه

تحت

أي

ظرف

من

المطروف

كما  
تحظر  
الاتفاقيات  
كذلك  
استخدام  
الأقوال  
المتى  
تنزع  
تحت  
وطأة  
المتعذيب  
أو  
سوء  
المعاملة  
كأدلة  
في  
أية  
إجراءات  
قانونية  
ضد  
من  
يتعرض  
لمثل  
تلك  
المعاملة

كما  
يشكل  
هذا  
الماء  
انتهاكا  
واضحا  
لإهان  
حماية  
المدافعين  
عن  
حقوق  
الإنسان  
المذى  
اعتمد  
ونشر  
على  
الملا  
بموجب

قرار

المجتمعية

العمومية

رقم

52144

بتاريخ

٩

كانون

الماول

ديسمبر

من

عام

1998.

وتتحديدا

في

المواض

١

٩

٢

٩

٣

٩

٤

٩

٥.

كما ذكر السلطات السورية أن هذه الإجراء يصطدم أيضا بتوحيدات المجنحة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين ، تم وزر

2005

،وتتحديدا

المقررة

المسادسة

بشأن

عدم

المتقيد

بأحكام

العهد

الم الدولي

المخاص

بالحقوق

المدنية

والسياسية

أثناء

حالة

المطوارئ

( )

المادة

4)

وبكفالته

هذه

الحقوق

ومن

بينها

المواد

9

و

14

و

19

و

22

،

والفقيرة

المثلية

عشر

من

هذه

المتوصيات

والتي

تطالب

المدولة

المطرف

( )

سورية

( )

بان

تطلق

فورا

سراج

جميع

المأشخاص

المتحجزين

بسبب

أشطتهم

في

مجال

حقوق

الإنسان

و

أن

تضue  
حدا  
لجميع  
ممارسات  
المضايقة  
والمترهيب  
التي  
يتعرض  
لها  
المدافعون  
عن  
حقوق  
الإنسان  
.

وأن  
تتخذ  
المتدابير  
المعاجلة  
لتقيح  
جميع  
المتشريعات  
التي  
تحد  
من  
أنشطة  
منظمات  
حقوق  
الإنسان  
وبخاصة  
المتشريعات  
المتعلقة  
بحالة  
المطوارئ  
التي  
يجب  
أن  
لا  
تستخدم  
كذرية  
لقمع  
أنشطة  
تهدف  
إلى  
المنهوض  
بحقوق  
الإنسان

وحماءيتها

دمشق في 15102010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة